

## الفصل الثالث

### بحوث قانونية

١ — مجموعة قوانين مصرية . قانون الملك حور محب

٢ — القانون الجنائي عند الفراعنة

٣ — دور العدالة :

أ — المحاكم الوطنية

ب — المحاكم المختلطة

oboeikendi.com

## مجموعة قوانين مصرية

قانون الملك حور محب

جرت عادة لا يبررها استقصاء بين علماء علوم الآثار المصرية وهي أن يقال عند الكلام في نظام الحكومة القضائي إن المادة لهذا الموضوع غير كافية ، كذلك جرت العادة بين علماء القانون عند الكلام في تاريخ القانون أن تهمل مصر الفرعونية تماماً بحجة أن القراعنة لم يستسوا قانوناً جامعاً يدل على المواد التي كانت تتبع إذ ذاك مثل قانون حورابي عند الآشوريين وقانون اللوحات الإثنتي عشرة عند الرومان .

وكان أول من حاول الخروج على هذه العادة Révillout<sup>(١)</sup> ثم Pirenne<sup>(٢)</sup> ثم أخرج أخيراً الأستاذان شارف وزيدل<sup>(٣)</sup> كتاباً يبحث في تاريخ القانون المصري القديم ويعالج بعض المشاكل التي تقابلنا في نظام القضاء الفرعوني .

وسأحاول في هذا الفصل أن أعرض باختصار لبعض مجموعات القوانين المصرية ، وسأحاول أن أبين باختصار كذلك منزلة التشريع المصري القديم في تاريخ القانون وتأثير هذا التشريع على الحضارات القديمة من يونانية ولائينية .

أما المجموعات فإنه لم يصلنا كثير منها ، ولكن الثابت أنه كانت توجد مجموعات منذ أقدم

(١) E. Révillout, Cours de droit Egyptien, Paris 1884.

(٢) J. Pirenne, Histoire des Institutions et du Droit Privé de l'Ancienne Egypte, Bruxelles 1932-1935.

جمع هذا المؤلف المواد اللازمة لهذا الموضوع وطبع ثلاثة أجزاء للدولة القديمة فقط . والذي

يؤخذ على هذا المؤلف أنه أضاف بعض النصوص التاريخية والدينية التي لا علاقة لها بدراسة القانون .

(٣) A. Scharff und E. Seidl, Die Rechts geschichte des alten Aegypten, 1939.

العصور فقد أثبت بعض المؤرخين القدماء أن الملك مينا (حوالي سنة ٣٢٠٠ ق. م.) أول ملوك الأسرة الأولى ومؤسس الدولة القديمة من القوانين. ويقول في ذلك ديودور<sup>(١)</sup> إن القوانين كانت موضوعة في عصر الملك مينا، ولا غرابة في هذا، فإن الكتابة كانت قد تقدمت في هذا العهد<sup>(٢)</sup> أي أننا نجد في مبدأ عصر الوحدة الأولى القانون المصري قد وُضِعَ وُضِعَ.

وليس من شك في أن مثل هذه القوانين قد تكرر سنّها في العصور التالية لحكمه، فقد أشير غير مرة في مواضع عدة إلى قوانين قديمة جداً نذكر منها على سبيل المثال: ١ - نصوص الوزير منتوحتب (أحد وزراء الملك سنوسرت الأول حوالي سنة ١٩٧٠ ق. م.)<sup>(٣)</sup>.

٢ - تعليمات الملك تحتمس الثالث (أحد ملوك الأسرة الثامنة عشرة حوالي سنة ١٤٨٠ ق. م.) لوزيره رخي رع التي يشير فيها إلى قوانين قديمة جداً<sup>(٤)</sup>. وفي مقبرة الوزير نفسه نجد رسماً لمجموعة قوانين مطوية في أربعين ملفاً من الجلد موضوعة أمام الوزير<sup>(٥)</sup> بصفته القاضي الأعظم (ساب سبختي) وهو جالس في دار المحكمة في إحدى الجلسات العلنية. ولا نعلم بالطبع ما كانت تحوي هذه الملفات من مواد قانونية. أما مجموعات القوانين المصرية التي وصلت إلينا فأهمها قوانين الملك حورحوب وهو موضوع هذا البحث.

والملك حورحوب (١٣٣٠ ق. م.) هو أول ملوك الأسرة التاسعة عشرة على أحدث الآراء. فالما تولى العرش كان أول ما اهتم به القضاء على الفساد الذي عم البلاد بسبب الثورة الدينية والاضطرابات الداخلية التي بدأت من عهد الملك اخناتون واستمرت إلى أواخر الأسرة الثامنة عشرة.

(١) Diodor, I, 54. (٢) K. Sethe, Vom Bilde zum Buchstaben.

(٣) Weil, Die Veziere, 38-39. Breasted, Ancient Records. I. p. 255.

(٤) K. Sethe, Die Einsetzung des Veziere unter der 18. Dynastie, (Unters. V.)

(٥) P. E. Newberry, The Life of Rekhmara, plate 4.

ولقد كان من أشد عيوب هذا العصر انتشاراً تفشي الرشوة بشكل محسوس ظاهر بين محصلي الضرائب وموظفي الحكومة من قضاة وغيرهم لأنهم أمنوا اشراف رؤسائهم على أعمالهم فأسرفوا في استعمال نفوذهم في ابتزاز الأموال من الأهالي فعم الخلل كل الأعمال الحكومية . لذلك كان أول ما قام به حورمحب حين تولى العرش القضاء على هذه الحال وعلاج هذه العلل المتفشية فدرس أسبابها وعللها وسن قانوناً من عدة مواد بعضها خاص بالمرافعات وبعضها الآخر بالمقبوبات .

وقد نقشت مواد هذا القانون على لوحة حجرية طولها ٥ أمتار وعرضها ثلاثة أمتار بالأقصر (١) غير أن مما يؤسف له أن هذه المجموعة وصلت إلينا مهشمة فضاع بذلك أكثر من ثلثي نصوص هذا القانون .

وقد وجدنا صوراً لهذا القانون في جهات أخرى مثل أبيدوس (٢) مما يدل على أن الملك تولى نشرها على الشعب في أمكنة مختلفة مخصصة لذلك . غير أن ما وجد من صور هذا القانون كان في حالة أسوأ من لوحة الأقصر .

وقد اكتشف هذا القانون ماسيرو (٣) سنة ١٨٨٢ بجوار بوابة حورمحب في معبد الكرنك بالأقصر ويبدأ الملك هذه اللوحة بقوله : « من جلالتي هذا القانون وأصدرته لضمان رفاهية شعبي » فيتضح من هذا صفة الملك حورمحب كصالح وكشريع . ثم يسرد مواد القانون ثم يقول في آخر اللوحة « نفذوا أوامري التي أصدرتها . . . نظراً لما شاهدته من الظلم الصارخ بهذه البلاد » فمن ذلك يظهر أن الغرض من وضعه هذا القانون غير أنه على راحة شعبه وعلى تخليصه من الظلم الذي كان واقعاً عليه .

وأعجب ما في هذه الصيغة أنها تذكرنا بالصيغة الحديثة للقوانين إذ تشمل الإصدار والتنفيذ .

(١) Breasted, Ancient Records, III §. 45-67

(٢) P. Lacau, Stèles du Nouvel Empire, I, 203

(٣) G. Maspero, Note on the Life and Monuments of Harmhabi (in, H. Davies, The Tombs of Harmhabi and Tout- ankh-Amoun, 1912).

## (١) مواد القانون

المادة الأولى — خاصة باستعمال القسوة مع الأهالي عند جمع الضرائب<sup>(٢)</sup> وعن يسلب ضرائب البيرة والمطابخ المملكية من الأهالي ، فمن يوجد معه هذه الضرائب المسلوقة أو المراكب التي تحملها تجدد أنفه وينفى إلى بلدة تارو<sup>(٣)</sup> سواء أ كان الغاصب جنديًا في الجيش أم أي رجل آخر .

المادة الثانية — خاصة بابتزاز مال الاهالي عن الاخشاب المستحقة للملك . (وعقاب من أتى ذلك غير موجود بسبب الكسر) .

المادة الثالثة — خاصة بإعفاء الشخص الذي سرقت منه الضرائب المستحقة وهي في طريقها إلى السراي المملكية (ديوان الحكومة) . (وعقاب من سرق الضرائب غير موجود بسبب الكسر) .

المادة الرابعة — خاصة بسرقة الضريبة المستحقة لتحرير المملكي والضريبة التي في شكل هبات للآلهة بواسطة الجنود فكل جندي يرثي تجدد أنفه وينفى إلى بلدة تارو

المادة الخامسة — خاصة بسرقة جمع نبات خاص يدعى «كت» وقد اندثر وكان يستعمل للعلاج . (وبسبب الكسر فإن هذه المادة غير واضحة) .

المادة السادسة — خاصة بسوء معاملة العبيد من الذكور والإناث (وتكلم هذه المادة غير واضح بسبب الكسر) .

المادة السابعة — خاصة بسرقة ضريبة الجلود فكل جندي أو جابي ضرائب علم عنه أنه دخل المساكن قبل ميعاد حلول الضريبة لأجل سرقة الجلود يحكم عليه بمائة جلدة وبمجرحه في خمسة مواضع وتسترجع منه الجلود المسروقة .

(١) آسف لعدم امكاني الآن اعطاء ترجمة حرفية لنصوص مواد هذا القانون وذلك لاني تمهدت بعدم نشرها حين طبعي الاصل الهيروغليفي .

(٢) وكانت الضرائب في ذلك العهد تدفع في شكل مواد أولية كالاخشاب والخضروات والجلود وما أشبه .

(٣) وتارو هذه بلدة منزلة على الحدود الاسيوية بجوار القنطرة .

المادة الثامنة — خاصة بالفتشين العددي القيمة المتواطئين مع محصيل الضرائب التي ينفق منها على الرحلات الملكية .

المادة التاسعة — خاصة بسرقة ضريبة الخضراوات ( وعقاب من لم يراع نظام جمع الضريبة من الموظفين المختصين غير موجود بسبب الكسر ) .

المادة العاشرة — خاصة بجمع ضرائب الحبوب ( ومعظم نصوص هذه المادة ضائع بسبب الكسر ) .

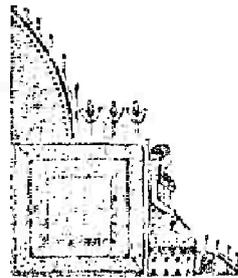
المادة الحادية عشرة — خاصة بشروط تعيين القضاة في أنحاء المملكة المصرية .

المادة الثانية عشرة — خاصة لتعليقات اللازمة للقضاة . على صييل المثال « ليحكموا بالعدل بين الناس » وحدّهم الملك من الاختلاط مع طاعة الشعب وحدّهم من الرشوة قائلاً : « لا تأخذوا أي هدية من أحد وإلا فكيف يمكنكم أن تحكموا بالعدل اذا كنتم أنفسكم جناة على القانون » .

المادة الثالثة عشرة — خاصة بترتيب أنواع المحاكم المختلفة ( وبالاصف معظم هذه المادة غير واضح بسبب الكسر ) .

\*\*\*

من هذا نرى أن المشرّع المصري قد وضع نصب عينيه حماية الشعب مع مراعاة الصالح العام ، وملحوظ في هذا التشريع أيضاً أن العقوبات البدنية كان لها شأن كبير .  
وترينا هذه المواد الناقصة بالأجمال عناية للمصريين التدماء بسنّ القوانين المنظمة لجياة الضرائب وتنظيم المحاكم .



## شيء عن القانون الجنائي

عند الفراعنة

ذكرنا أن أول مجموعة قانونية معروفة عند الفراعنة هي مجموعة الملك حورمحب (١) ورأينا أنها تشمل مواد خاصة بالعقوبات ومواد أخرى خاصة بالمرافعات .  
وفضلاً عن هذه المجموعة بقيت لنا أوراق بردية ونقوش متعددة ورد فيها ذكر الجرائم مختلفة . وسنذكر هنا الجرائم والعقوبات التي وردت في مجموعة قوانين الملك حورمحب وبعض جرائم وعقوبات أخرى من أوراق البردي والنقوش . مرتبة حسب أهميتها ومعرفتنا لها .

### أولاً — جريمة الاعتداء على الملك (٢)

ميزاً قدماء المصريين هذه الجريمة عن غيرها من جرائم الاعتداء الأخرى . وقد وصلتنا لصوص تثبت لنا محاولة الاعتداء على حياة الملك ، أهمها المروع في اغتيال حياة الملك بيبي الأول (٣) والملك امنمحات الأول (٤) واغتيال حياة الملك امنمحات الثاني (٥)

(١) مجلة « القانون والاقتصاد » العدد الخامس من السنة الحادية عشرة صحيفة ٦٣٣ وما بعدها .

(٢) « قانون العقوبات » المعمول به في مصر لغاية مؤتمر مونتريه مادة ٧٧ .

(٣) K. Sethe, *Urkunden des Alten Reichs*, 1932, II, 99; J. H. Breasted, *Ancient Records of Egypt I* 142.

عصر الوحدة الأولى وطاش حواي سنة ٢٥٥٠ ق . م .

(٤) Grieffith, *Zeitschrift fuer Aegyptische Sprache und Altertumskunde*, Vol. 31 p. (٤)

35 ff.; Breasted, *Anc. Records of Egypt*, I, 228 ff.

الاسرة الثانية عشرة من الدولة الوسطى ( عصر الوحدة الثانية ) وطاش حواي سنة ٢٠٠٠ ق . م .

(٥) W. G. Waddell, *Meretcho*, London 1940, p. 67.

الاسرة الثانية عشرة من الدولة الوسطى وطاش حواي سنة ١٩٣٨ ق . م .

والشروع في اغتيال حياة الملك رمسيس الثالث (١) .

ولما كان ما وصل إلينا عن محاولة اغتيال الملك بيبي الأول وكذلك الملك امنمحات الأول وكذلك عن اغتيال الملك امنمحات الثاني على غاية من الاختصار بعكس ما نعرفه مفصلاً عن حادث محاولة اغتيال الملك رمسيس الثالث ، لهذا سنقصر كلامنا عليه .

كان ذلك حوالي سنة ١١٦٧ قبل الميلاد وكانت العادة المعروفة في توارث العرش عند الفراعنة أن يؤول العرش للأبن الشرعي الأكبر للملك . وكان للملك أن يتخذ فضلاً عن زوجته الشرعية زوجات أخر ليست لهن هذه الصفة ويعتبر أولاده منهن غير شرعيين . وكان ابن رمسيس الثالث الشرعي الذي سيخلفه في الملك يدعى « الأمير بنتاور » . وقد علمت الملكة « تي » زوجة الملك رمسيس الثالث الشرعية أنه اعزم أن يورث عرشه أحداً أبناؤه غير الشرعيين دون ابنها الأمير « بنتاور » .

لذلك رغبت في تدبير مؤامرة لاغتيال حياة الملك رمسيس الثالث فاتفقت مع بعض الضباط ونساء بعضهم ومع كبار موظفي القصر الملكي وعلى رأسهم « بنتاور » ولي العهد على قتل الملك والتخلص منه حتى يخلفه الملك لابنها « بنتاور » .

إلا أنه قبل تنفيذ المؤامرة عدل أحد أفرادها عن الاشتراك فيها فكان لعدوله الأثر الأكبر في فشلها وانتضاح أمرها . فشككت محكمة من أربعة عشر قاضياً ( وكان المتبع في ذلك الوقت أن يجلس للحكم في القضايا الجنائية عدد من القضاة يتراوح بين ستة وثمانية (٢) ) ضماناً لعدالة الحكم . ولو أنه كان للملك بحكم سلطانة الإلهي الحق في إعدامهم دون الرجوع إلى القضاء .

ولكى تأخذ العدالة مجراها لم يكتب بأنه أوصى القضاة بعدم التأثر بأي عامل خارجي

Lemm, Aegyptische Lesestücke p. 103 ; Breasted, Anc. Records, IV p. 210 ff. (١)

الملك رمسيس الثالث هو ثاني ملوك الأسرة العشرين من الدولة الحديثة ( عمر الوحدة الثالثة ) وطاش حوالي سنة ١١٩٨ ق . م .

E. Seidl, Rechtsgeschichte, Übersetzungen und Abhandlungen zum vortole- (٢)  
mäischen Rechte Aegyptens, in Kritische Vierteljahresschrift für Gesetzgebung und  
Rechtswissenschaft p. 228.

عند إصدار أحكامهم على المتآمرين بل تنحى عن حقه في أنه المرجع الأخير في تقرير العقاب كما هو المتبع عادةً في القانون الجنائي بخلاف القانون المدني إذ كان الوزير هو المرجع الأخير (١).

وقد أصدرت المحكمة أحكاماً مختلفة فبرأت المتآمر الذي عدل عن الاشتراك في الجريمة وحكمت بإعدام الأمير « بنتاور » (٢) ومعظم المتآمرين والمتآمرات (٣). ونحن نرى شيئاً كبيراً بين ما اتخذته المحكمة من تبرئة المتآمر الذي عدل عن الاشتراك في المؤامرة وما يتبعه القانون الحديث حيال « شاهد الملك ». نستنتج من هذه الجريمة التي وصلت إلينا تفاصيلها عدّة نتألمج على غاية من الأهمية في تاريخ القانون :

معرفة القرائن لجريمة الاعتداء على حياة الملك وتفرقة بينهم وبين الجرائم الأخرى . ورأينا أن الملك قد امتنع عن القضاء في هذه الجريمة التي تمسه شخصياً خلافاً لما كان متبعاً في الجرائم الأخرى من أنه المرجع الأخير في تقرير العقوبة . وبذلك نرى احتراماً وتطبيقاً لمبدأ الفصل بين السلطات .

كذلك نرى أن العقاب الذي وُفِّع على المشتركين في المؤامرة هو نفس العقاب الذي كان ينالهم لو أننا طبقنا القانون الجنائي المصري الحالي وهي عقوبة الإعدام (٤) . وأن المتآمر الذي عدل عن الاشتراك في الجريمة كان جزاء عدوله البراءة . وهذا يشابه في نتيجته العملية ما هو متبع في العصر الحديث (٥) إذ أن الذي يعدل عن ارتكاب الجريمة باختياره ومن تلقاء نفسه يعفى من العقاب مع الفارق الفني الضئيل بين البراءة والإعفاء من العقوبة .

(١) تناولنا بحث هذه النقطة بالتفصيل في كتابنا :

“ Die Innere Verwaltung : Die Stellung des Königs und des Wesirs im Ramessidenreich ” الذي سيظهر قريباً والذي أشار إليه الأستاذان شارف وزيدل في كتابهما .

“ Die Rechtsgeschichte des alten Aegypten ” .

(٢) وقد طلب من الأمير « بنتاور » أن يتنحى ( قانون ما كان متبعاً عند اليونان ) .

(٣) كما حكمت بقطع آذان وأيدي من سهل للمتآمرين تنفيذ الشرع في المؤامرة دون الاشتراك معهم .

(٤) قانون العقوبات المعمول به في مصر لغاية مؤتمر مونترهيه مادة ٧٧ .

(٥) قانون العقوبات المعمول به في مصر لغاية مؤتمر مونترهيه مادة ٨٧ .

## ثانياً — جرائم السرقة :

كانت سرقات القبور شائعة في العصر الفرعوني نظراً لاحتوائها على أشياء نفيسة بل على كل ما هو لازم لحياة الانسان في العالم الآخر .

ومن أهم الأمثلة لهذا النوع من الجرائم ما حدث حوالي سنة ١١٢٠ ق . م . من سرقة عدة مقابر لأفراد وموظفين وملوك دفنوا منذ حوالي خمسمائة سنة من تاريخ السرقة (١) ويفهم من تطبيق العقوبة عليهم رغم اندثار أقارب الموتى بعد هذا التاريخ الطويل أن هذه الجريمة كانت تعتبر في حكم ما نسميه نحن الآن « حق النظام العام » فكانت الدولة هي المجني عليها في هذه السرقات باعتبار أنها مخلة بأمن المجتمع وكيانه .

وكان عقاب هذه الجريمة أن يعدم المجرم على الخازوق (٢) أو يحبس ( يسجن ؟ ) (٣) . ومن أمثلة جرائم السرقة أيضاً ما نص عليه في قانون « الملك حور محب » فقد نص في المادة السابعة من مجموعات قوانينه على عقاب سارق ضريبة الجلود : بضربه مائة جلدة وبجرحه في خمسة مواضع (٤)

ومن أمثلة جرائم السرقة أيضاً ما نص عليه في معاهدة التحالف التي عقدت بين الملك رمسيس الثاني وبين ملك الحثيين : « إذا ارتكب أحد رعايا الطرفين سرقة وجب نفيه وتسليمه لدولته » (٥) فهذا النص الصغير الصريح يدل على أن النفي كان محتملاً على كل فرد من رعية أحد المتحالفين إذا ما ترك وطنه لسبب جنائي (٦)

T. E. Peet The Great Tombrobberies of the Twentieth Egyptian Dynasty, (١) Oxford 1930. 2 Volumes.

(٢) وكانت هذه هي طريقة الإعدام الشائعة عندهم ومن الغريب أنها كانت موجودة في العصر التركي وأخر ما وصلنا عنها ما وقعه رجال الاحتلال الفرنسي على « سليمان الحلبي » لقتله « كابير » (٣) كان الحكم بإعدام السارق على « الخازوق » يوقع على من لمس اللوميا . وبمقولة الحبس « السجن ؟ » على من سرق ولم يمس اللوميا .

(٤) وتسترجم كذلك من السارق الجلود المسروقة . يلاحظ ما هو متبع في القانون الروماني من أن جريمة السرقة لا يعاقب عليها إلا إذا طلب أصحاب المسروقات اتخاذ الإجراءات القانونية ( راجع بالتفصيل كتاب الاستاذ علي بك بدوي : « أبحاث التاريخ العام للقانون » الجزء الاول سنة ١٩٣٦ صحيفة ١٢٣ ) . وكتاب الدكتور بدر : القانون الروماني ١٩٣٧ .

(٥) Breasted, Ancient Records III, § 392 ff.

(٦) وهذا يذكرنا في القانون الحديث بنظرية « تسامح المجرمين » .

### ثالثاً — جريمة اختلاس الأموال الأميرية :

عقابها واضح في قانون الملك « حور محب » وهو جددع أنف الختماس وتقيمه الى بلدة « نارو » على الحدود الشمالية الشرقية . راجع المادة الأولى من مجموعات قوانين الملك « حور محب » .

### رابعاً — جريمة الرشوة

من جرائم الرشوة ما نص عليه في قانون الملك « حور محب » فقد نص في المادة الرابعة من مجموعات قوانينه على عقاب المرتشي بالنفي الى الحدود وجددع أنه .

### خامساً — جريمة شهادة الزور .

يختلف العقاب فيها باختلاف أهمية الشهادة وعقوبتها تتراوح بين حبس ونفي (١)

### سادساً — جريمة هتك العرض

يختلف العقاب في هذه الجريمة باختلاف حالة السيدة ومكانتها في الهيئة الاجتماعية متزوجة أو غير متزوجة ، وباختلاف حالة الجاني إن كان من الخدم أو الأقارب أو الاتباع وهكذا (٢) وهناك جرائم أخرى خلاف هذه الجرائم السابقة الذكر كالتزوير في المستندات الرسمية (٣) ولكنها غير واضحة لتلف في النصوص التي وصلتنا عنها .  
يتضح لنا مما ذكرنا ما كان عليه القانون الجنائي عند الفراعنة من رقي وما كانوا يتخذونه في إقامة العدل بين الناس .

(١) E. Seidl, Rechtsgeschichte, Übersetzungen und Abh., in Krit. Vierteljah., p. 228 ff

(٢) Cerny, Papyrus Salt, Journal of Eg Arch., XV, 243, ff.

(٣) Gardiner, Inscription of Mes, in Sethe, Untersuchungen, IV, 3 ff.

## دور العدالة

في مصر القديمة

### ١ - المحاكم الوطنية

تقديس المصري للعدل ظاهر في النصوص والأساطير المخالفة عن عصور التاريخ المصري القديم ، ولم تقل عناية الشعب والقائمين على شؤونه بهذه الناحية الاجتماعية عن عنايتهم بعبادتهم وتقديسهم لأطهرهم ، وذلك لأن العدل أساس الملك ، والعدالة شرط لا بد منه إذا أريد للدولة الحياة والأمة البقاء .

فلا عجب إذن أن نرى للعدل إلهة تدعى « معات » تهيمن على ممثلها في الأرض كالملك والوزراء والقضاة وسائر الأفراد . فاللهوذة « معات » هي التي ينتسب إليها القاضي ويدعى كاهنها ، و « معات » هذه هي التي كانت تتحلّى بتمثالها الصغير القلادة التي يلبسها القاضي ، حول عنقه عند النظر في القضايا ، ولعلها في ذلك الوقت كانت أشبه بصورة ملك البلاد باعتبارها حامياً للقضاء تتوج كل قاعة من قاعات العدل في وقتنا الحاضر ليعلم من المظلوم ويرهب الظالم .

فقد ورد في قصة بردية ( الفلاح ) أن « موطناً حكومياً كبيراً في جهة الفيوم نازع فلاحاً صغيراً على ملكية منقول صغير فقدمت القضية الى المحكمة فأصدرت الحكم في مصلحة الفلاح الصغير ولم يستطع الموظف الكبير استغلال سلطته وظيفته .

ولم تقتصر المساواة على شيوخها بين الكبير والصغير بل شملت ما هو أهم وأدق من هذا فقد ثبت من أوراق بردية ( ابوت ) أن جماعة من الشعب وموظفي القصر الملكي شرعوا في قتل رمسيس الثالث فرعون مصر ولكنه حرماً منه على العدل كتب الى قضاته قائلاً

ما ترجمته : « إنَّ هؤلاء متهمون فحققوا في أمرهم بروح العدل » .  
ومما يدل كذلك على عظم اهتمام الدولة الفرعونية بتقديس العدل ومعرفة البت في القضايا  
والشكاوى وعدم المحاباة ما جاء في وثيقة تاريخية عن نظام القضاء بمقبرة « رخي رع » أحد  
وزراء الملك تحتمس الثالث .

فقد ورد في هذه الوثيقة بيان الاختصاصات والمهام القضائية التي عهد فيها الملك الى  
وزيره عند تعيينه رئيساً للوزراء ووزيراً للعدل فقد كان الوزير هو القاضي الأول في الجلسة  
ومعه قضاة آخرون وكان يحمل في عنقه صورة المعبودة « معات » رمز العدالة  
وكانت الهيئة تسمع المتقاضين في جلسة علنية واحداً واحداً ولا تسمع بسمع متأخر  
قبل متقدم . وكان يقف في الجلسة كتبة لتسجيل كل ما يدور بشأن القضايا وموظفون  
إداريون لتنظيم صفوف المتقاضين حسب ما هو وارد في جدول الجلسة .

ولم يكن القانون المصري القديم يبيح الإطالة في القضايا والشكاوى بل يميل الى الفصل  
فيها بسرعة فان تقدمت للوزير على سبيل المثال شكوى عن أرض بعيدة عن العاصمة أرسل  
مندوباً لتحقيقها في خلال شهرين وان كانت قريبة من العاصمة حققت في خلال ثلاثة أيام  
طبقاً للقانون .

وسجل الوزير « رخي رع » أممى مظهر للعدالة بمقبرته في طيبة فانه كان يجول بين  
الععب في الصباح الباكر ليسمع شكاوى الشاكين على اختلاف مراتبهم لكي يرفع الظلم عن  
المظلومين الذين لا يستطيعون الوصول إليه أو الى مجلس القضاء لفقيرهم أو لجهلهم بالقانون .  
وكان يكاف السكتبة الذين بصحبته أن يكتبوا ما يعليه عليهم الشاكون الأميون .

فن هذه الأمثلة الموجزة يتبين مقدار احترام أسلافنا المصريين للقانون ومحبتهم للعدالة  
والدقة مع السرعة في تنفيذ القانون بما يكفل الظلمة لئلا يظلم أفراد الشعب على السواء

ولتعميم العدالة في البلاد أنشئت في مصر القديمة محاكم من نوعين ، مدنية وجنائية —  
وكان اختصاص المحاكم المدنية الفصل في المنازعات العقارية من انتقال ملكية أو بيع أو  
شراء أو هبة أو وصية أو ميراث أو إيجار وما الى ذلك — وكانت المحاكم المدنية على  
ثلاث درجات : —

١ -- محاكم كانت تعقد في القرى أو المدن الصغيرة - وكان يطلق عليها عادة في اللغة المصرية القديمة إسم « جاجات » بمعنى مجالس قضائية ، وكان القضاة ينتخبون من الطبقة الخاصة من الموظفين المعروفين باسم « سرو » أي « الكبار » وكانت تعقد جلسات هذه المحاكم بإشراف حاكم القرية .

٢ - الثانية محاكم عواصم الأقاليم - أو بالمصرية القديمة « حات ور » أي البيت الكبير وكانت تنظر في القضايا التي تشبه تلك التي تنظر أمام محاكم الدرجة الأولى وينتخب قضاتها من طبقة كبار الموظفين السابقة . وكانت تعقد جلساتها برئاسة حاكم الأقليم - ووزير العدل هو الذي كان يعين قضاة محاكم الدرجتين الأولى والثانية .

٣ - الثالثة وهي محاكم استئنافية - تنظر أمامها قضايا محاكم الدرجة الأولى والثانية وتسمى « سوني حات ور » ويختار قضاتها الستة من أعضاء مجلس العشرة وكان يرأسها الوزير بصفته وزيراً للعدل والملك هو الذي يعين قضاة هذه المحاكم الاستئنافية .

ومما هو جدير بالذكر أن القاضي كان يعرف في المصرية القديمة باسم « ساب » أي المصلح إشارة الى مهمة القاضي والغرض من القضاء ، وهذا النوع من المحاكم لم يلازم الشعب المصري القديم في جميع عصوره ، بل تحول مع مرور الزمن . ففي عصر الوحدة الثانية ( الدولة الوسطى ) ظهر نوع آخر يعرف باسم « قنبت » واستمر في عصر الوحدة الثالثة ( الدولة الحديثة ) وامتاز بأن يجلس للحكم في القضايا الجنائية عدد من القضاة يتراوح بين ستة وثمانية . وكانت المحاكم الاستئنافية لهذا النوع من المحاكم تسمى « قنبت طا » واستمر الحال على هذا المنوال حتى عصر البطالمة فبقيت هذه المحاكم الوطنية لتعابيق القانون المصري في النزاع بين المصريين والفصل في قضاياهم وسميت باليونانية « محاكم ال Laocritae

## ٢ - المحاكم المختلطة

وقد لا يعرف الاقليل انه كان في مصر القديمة ما يسمى بالمحاكم المختلطة أنشئت لظروف خاصة وزالت بزوال تلك الظروف .

فقد كانت تطبق على الاغريق القوانين الاغريقية في محاكم افريقية تسمى محاكم

الـ Chrematistae « إذا كانه فريقا النزاع منهم ، وهي تشبه المحاكم القنصلية ، ولكثرة نزوح الأغريق الى مصر بعد غزو الاسكندر الأكبر لمصر سنة ٣٣٢ قبل الميلاد ثم قيام أسرة ماركية جديدة للبطلمة .

ولما زاد عدد الأجانب الذين وفدوا على مصر وكثرت المداورات التجارية مع وجود اختلاف بين القوازين المصرية المحلية والأغريقية ونشوء المنازعات بين الأجانب والمصريين واختلاف اللغة الأغريقية عن المصرية القديمة وضرورة الفصل في هذه المنازعات ، أنشئت محاكم جديدة عرفت باسم « Koinodikion » أي محاكم مختلطة « ابتدائية في الفيوم أو الإسكندرية وطيبة ومحكمة امتتتاف مختلطة في الاسكندرية ( مقر الملك ) تضم عدداً من القضاة اليونان أو المقدونيين والمصريين .

ولما انقضى الغرض الذي من أجله أنشئت هذه المحاكم زالت بزواله . وفي الوقت عينه تقلص حكم الدولة اليونانية المعروفة بدولة البطلمة وحلّت الامبراطورية الرومانية محله . وكان يشمل اختصاص محاكم الـ Koinodikion هذه القضاء المدني والقضاء الجنائي ونذكر بهذه المناسبة أن خلافاً نشب بين شخص يدعى Marres وشخصين آخرين على تقسيم كرم . وبينما كان عمال ماريس هذا يشتغلون في الكرم جاء شخص رابع وطردهم ولكن الشخصين أطلقا أغنامهما في الكرم فأتلقت للزراعة عمداً .

فقدم ماريس شكوى لرجال البوليس يطلب تقسيم الكرم وتعويضه عن الخسائر التي تسببها فيها مع الشخص الرابع وللمعاقبة الشخص الرابع . فأمر قائد البوليس على الشكوى بأنه في حالة العجز عن التوفيق بينهم تمحال الشكوى على المحكمة المختلطة .